بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قال الشيخ الامام العالم العامل محيي الدين ابو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النواوي رحمه الله تعالى ورضي عنه
الحمد لله الفتاح المنان ذي الطول والفضل والاحسان الذي من علينا بالايمان وفضل ديننا على ساير الاديان
ومحا بحبيبه وخليله عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم عبادة الاوثان وخصه بالمعجزة والسنن
المستمرة على تعاقب الازمان صلى الله عليه وسلم وعلى ساير النبيين وآل كل ما اختلف الملوان وما كرت
حكمه وذكره وتعاقب الجديدان اما بعد فان علم الحديث من افضل القرب الى رب العالمين وكيف لا
يكون وهو بيان طريق خير الخلق واكرم الاولين والآخرين وهذا كتاب اختصرته من كتاب الارشاد
الذي اختصرته من علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المتقن المحقق ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن
المعروف بابن الصلاح رحمه الله ورضي عنه ابالغ فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالمقصود
واحرص على ايضاح العبارة وعلى الله الكريم الاعتماد واليه التفويض والاستناد الحديث صحيح
وحسن وضعيف الاول الصحيح وفيه مسايل الاولى في حده وهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين
من غير شذوذ ولا علة واذا قيل صحيح فهذا معناه لا انه مقطوع به واذا قيل غير صحيح فمعناه لم يصح اسناده
والمختار انه لا يجزم في اسناد انه اصح الاسانيد مطلقا وقيل اصحها الزهري عن سالم عن ابيه وقيل ابن سيرين
عن عبيدة عن علي رضي الله عنه وقيل الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وقيل الزهري
عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي وقيل مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما الثانية اول مصنف
في الصحيح المجرد صحيح البخاري ثم مسلم وهما اصح الكتب بعد القرآن والبخاري اصحهما واكثرهما فوايد
وقيل مسلم اصح والصواب الاول واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان ولم يستوعبا الصحيح ولا التزماه
قيل ولم يفتهما منه الا القليل وانكر هذا والصواب انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسير اعني الصحيحين
وسنن ابي داود والترمذي والنسائي وجملة ما في البخاري سبعة آلاف ومايتان وخمسة وسبعون
حديثا بالمكررة وبحذف المكررة اربعة آلاف ومسلم باسقاط المكررة نحو اربعة آلاف ثم ان الزيادة
في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة كسنن ابي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة والدارقطني
والحاكم والبيهقي وغيرها منصوصا على صحته ولا يكفي وجوده فيها الا في كتاب من شرط الاقتصار على الصحيح
واعتنى الحاكم بضبط الزايد عليهما وهو متساهل فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا ولا
تضعيفا حكمنا بانه حسن الا ان يظهر فيه علة توجب ضعفه ويقاربه في حكمه صحيح ابي حاتم بن
حبان والله اعلم الثالثة الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلتزم فيها موافقتهما في الالفاظ فحصل فيها تفاوت
في اللفظ والمعنى وكذا ما رواه البيهقي والبغوي وشبههما قايلين رواه البخاري او مسلم وقع فيه تفاوت
في المعنى فمرادهم انهما رويا اصله فلا يجوز ان تنقل منها حديثا وتقول هو هكذا فيهما الا ان تقابله
بهما او يقول المصنف اخرجاه بلفظه بخلاف المختصرات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها الفاظهما
وللكتب المخرجة عليهما فايدتان علو الاسناد وزيادة الصحيح فان تلك الزيادات صحيحة لكونها باسنادهما

الرابعة

الرابعة ما روياه بالاسناد المتصل فهو المحكوم بصحته واما ما حذف من مبتدا اسناده واحد فاكثر فما
كان منه بصيغة الجزم كقال وفعل وامر وروى وذكر فلان فهو حكم بصحته عن المضاف اليه وما
ليس فيه جزم كيروى ويذكر ويحكى ويقال وروي وذكر وحكي عن فلان كذا فليس فيه حكم بصحته عن
المضاف اليه وليس بواه لادخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح الخامسة الصحيح اقسام
اعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما على شرطهما ثم على شرط
البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما واذا قالوا صحيح متفق عليه او على صحته فمرادهم اتفاق
الشيخين وذكر الشيخ ان ما روياه او احدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه وخالفه
المحققون والاكثرون فقالوا يفيد الظن ما لم يتواتر والله اعلم السادسة من راى في هذا الزمان
حديثا صحيح الاسناد في كتاب او جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد قال الشيخ لا يحكم بصحته لضعف
اهلية اهل هذه الازمان والاظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته والله اعلم ومن اراد العمل
بحديث من كتاب فطريقه ان ياخذه من نسخة معتمدة قابلها هو او ثقة باصول صحيحة فان قابلها باصل معتمد
محقق اجزاه النوع الثاني الحسن قال الخطابي رحمه الله تعالى هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله
وعليه مدار اكثر الحديث ويقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء قال الشيخ هو قسمان احدهما ما لا
يخلو اسناده من مستور لم تتحقق اهليته وليس مغفلا كثير الخطا ولا متهما بسبب مفسق ويكون متن
الحديث معروفا برواية مثله او نحوه من وجه آخر الثاني ان يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة
ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والاتقان وهو مرتفع عن حال من يعد تفرده منكرا ثم
الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا ادرجته طايفة في نوع الصحيح والله
اعلم وقولهم حديث حسن الاسناد او صحيحه دون قولهم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن
الاسناد دون المتن لشذوذ او علة فان اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه
واما قول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فمعناه روي باسنادين احدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن
واما تقسيم البغوي احاديث المصابيح الى حسان وصحاح مريدا بالصحاح ما في الصحيحين وبالحسان
ما في السنن فليس بصواب لان في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر فرع احدها كتاب
الترمذي اصل في معرفة الحسن وهو الذي شهره وتختلف النسخ منه في قوله حسن او حسن صحيح ونحوه
فينبغي ان تعتني بمقابلة اصلك باصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه ومن مظانه سنن ابي داود فقد
جاء عنه انه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد بينه وما لم يذكر فيه شيا فهو
صالح فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند ابي
داود واما مسند الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه وابي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد فلا تلتحق
بالاصول الخمسة وما اشبهها في الاحتجاج بها والركون الى ما فيها والله اعلم الثانية اذا كان راوي الحديث
متاخرا عن درجة الحافظ الضابط مشهورا بالصدق والستر فروي حديثه من غير وجه قوي وارتفع

Copyright @ King Saud University